



الخطة التنموية المكانية الإستراتيجية لمحافظة القدس 2030 التحديات، البرامج والأدوات ومستجدات أثر جائحة كوفيد-19 على الأولويات التنموية

إعداد: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي الفلسطينية

إخلاء مسؤولية

إنّ المسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذا المنشور لا تُعبر بأي شكلٍ من الأشكال عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة أو الممول، الإتحاد الأوروبي، بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو في ما يتعلق بتعيين مساحتها أو حدودها، أو في ما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها. كما ولا يعكس تحليل واستنتاجات وتوصيات هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته أو الإتحاد الأوروبي.

شكر وعرفان

بموجب البرنامج الممول من قبل الإتحاد الأوروبي (2017-2020) بعنوان «تعزيز حياة المسكن والمنعة للتجمعات الفلسطينية من خلال تدخلات اقتصادية ومكانية تخطيطية في المنطقة ج»، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي بإعداد وثيقة «الخطة التنموية المكانية الإستراتيجية لمحافظة

القدس 2030». يود مُعدُّو هذه الورقة شكر الأفراد والمؤسسات الذين تمت استشارتهم في أثناء إعداد هذه الوثيقة على مساهماتهم القيمة؛ لولا نقدهم ومدخلاتهم لم يكن إعداد هذه الوثيقة ممكناً. الشكر موصول للمهندس محمد أبو قاعود من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمساهمته بإعداد هذه الورقة.

نظراً لمكانة محافظة القدس السياسيّة و باعتبارها حاضرة فلسطين الأولى، ولطبيعة التحديات التي تواجهها على صعيد السياسات الإسرائيليّة الحيزيّة القائمة على تقييد الوجود الفلسطينيّ من خلال محددات تخطيطيّة ومصادرة الأراضي وتكثيف البناء الإستيطانيّ. وشهد العقدان الماضيان من خلال عزل القدس عن محيطها المباشر وباقي مناطق الضفة، ومؤخراً، تكثيف السلطات الإسرائيليّة من سياستها بتعزيز «السيادة الإسرائيليّة» من خلال فرض أنظمتها وقوانينها على السكان الفلسطينيين وحظر أية أنشطة وفعاليات مؤسّساتيّة فلسطينيّة بما فيها مؤسّسات المجتمع الأهليّ. بناءً على متغيرات الواقع الراهن كان لا بدّ من تضافر جهود المؤسّسات الفلسطينيّة، سواء أكانت مؤسّسات السلطة الفلسطينيّة و مؤسّسات المجتمع الأهليّ والقطاع الخاص، لمواجهة هذه التحديات ووضع الخطط للنهوض بواقع المحافظة؛ وذلك انسجاماً مع نهج التخطيط التنمويّ الاستراتيجيّ المكانيّ، ومن خلال إعداد خطة تنمويّة استراتيجية مكانيّة لمحافظة القدس أسوةً بباقي المحافظات الفلسطينيّة.

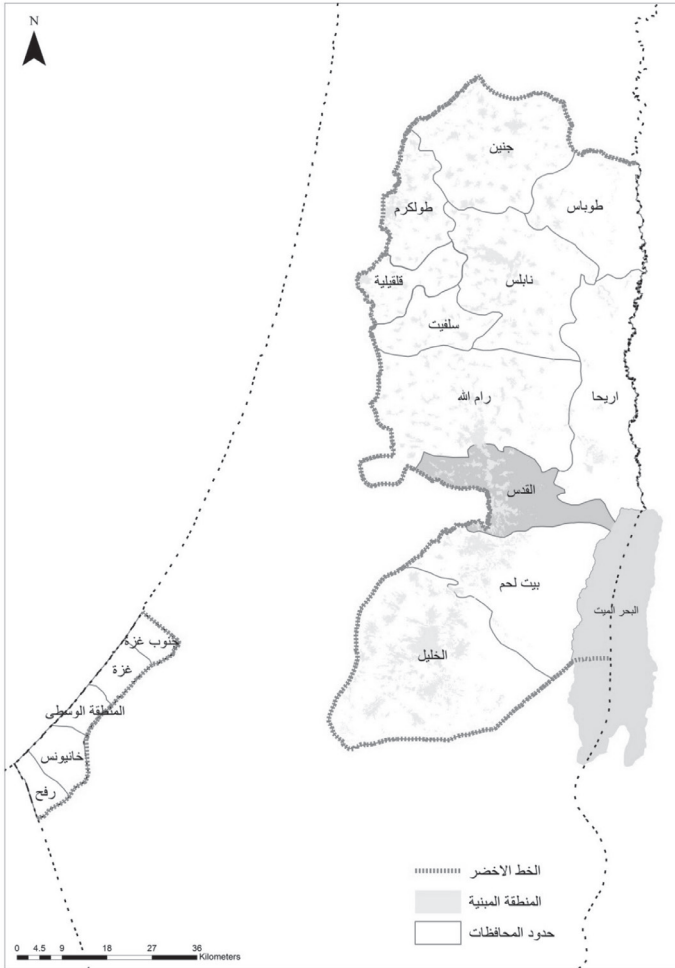
واستناداً إلى التوجّه الذي تبنته السلطة الفلسطينيّة، ممثلةً بوزارتي الحكم المحليّ والمالية، لإعداد خطط تنمويّة استراتيجية على مستوى المحافظات، تمّ البدء بإنجاز الخطة التنمويّة الإستراتيجية لمحافظة جنين في عام 2008، و الخطة التنمويّة الإستراتيجية لمحافظة نابلس في العام 2010، تلتها الخطة التنمويّة الإستراتيجية لمحافظة سلفيت في عام 2012، وفي عام 2014 تمّ إعداد الخطة التنمويّة الإستراتيجية لمحافظة طولكرم. تاليًا، في عام 2016 وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، تمّ إعداد الخطط التنمويّة الإستراتيجية المكانيّة لكلّ من محافظات قلقيلية، طوباس والأغوار الشماليّة، وبيت لحم. أيضًا، وربطاً بمشروع «تعزيز حيّزة المسكن والمنعة للتجمعات الفلسطينيّة من خلال تدخلات اقتصادية ومكانيّة تخطيطيّة في المنطقة ج» والمموّل من الإتحاد الأوروبيّ وإدارة الموئل وبإشراف وزارة الحكم المحليّ، تمّ إعداد الإطار الاستراتيجيّ



للتنمية المكانية لمحافظة القدس، بالشراكة مع وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس، وذلك بالتوازي مع إعداد الأطر الإستراتيجية للتنمية المكانية لمحافظة الخليل ورام الله والبييرة.

لمحة عامة عن محافظة القدس

تقع محافظة القدس وسط الضفة الغربية، ويحدها من الشمال محافظة رام الله والبييرة، ومن الجنوب محافظة بيت لحم، ومن الشرق محافظة أريحا والبحر الميت ومن الغرب الخط الاخضر؛ وتبلغ مساحتها 344 كم²:



خارطة رقم (1): موقع محافظة القدس بالنسبة لمحافظة فلسطين

تتميز محافظة القدس بموقع جغرافيٍّ محوريٍّ وسط سلسلة الجبال الفلسطينية، وترتفع أعلى قممها (النبي صمويل) لتصل إلى 918 م فوق سطح البحر، في حين أن أخفض نقطة في المحافظة تصل إلى 405 م تحت سطح البحر (منطقة البحر الميت)؛ وترتبط محافظة القدس شبكة طرق رئيسيةٍ تحترق المرتفعات الفلسطينية من الشمال إلى الجنوب، ومن الأغوار شرقاً إلى الساحل الفلسطيني غرباً.

يتنوع مناخ المحافظة ما بين شبه الإستوائي وشبه القاحل، مع صيف حار وجاف، وشتاء بارد وماطر، وهبوب رياح خماسينية صحراوية حارة وجافة في الربيع والخريف. يساوي متوسط درجة الحرارة في المحافظة 16, 71 درجة مئوية، وتتراوح ما بين متوسط 9, 2 درجة مئوية في كانون ثاني و 1, 25 درجة مئوية في تموز. أما معدل هطول الأمطار في مدينة القدس فيبلغ 537, 0 ملم مع العلم بأنه يختلف من منطقة لأخرى، وتصل نسبة الرطوبة إلى 32, 60 في المائة.

حسب تعداد السكان لسنة 2017، بلغ عدد سكان المحافظة 414,786 نسمة يشكلون 8, 8 في المائة من إجمالي سكان فلسطين (وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمنتصف العام 2019: يبلغ عدد السكان المحافظة 451,584 نسمة). تبلغ نسبة السكان الحضر حوالي 85 في المائة من مجمل السكان، والريف 10 في المائة، 5 في المائة منهم يقطنون في المخيمات. كما وبلغ متوسط حجم الأسرة 4, 4 فردٍ بمتوسط أقل من المتوسط العام لفلسطين (1, 5)، علماً بأن المتوسط العام لحجم الأسرة في الضفة الغربية (8, 4)، وفي قطاع غزة (6, 5). كما ويتوزع سكان المحافظة من حيث الجنس إلى 52 في المائة من الذكور، و48 في المائة من الإناث. تُعد البلدة القديمة للقدس مركز المحافظة، حيث تبلغ مساحتها نحو 950 دونم، ويقدر عدد المساكن داخل أسوار البلدة القديمة بـ 5,500 مبنى، بينما بلغ عدد سكان البلدة القديمة في العام 2017: 34,140 نسمة.

التحديات التي تواجه محافظة القدس

إن أكبر التحديات أمام عملية التخطيط والتنمية في المحافظة، يكمن في الضم القسري لمدينة القدس وتقسيم الأراضي حسب اتفاق أوسلو إلى مناطق (أ، ب، ج)، وكذلك



انتشار المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن الجدار العازل والحواجز العسكرية التي تفصل التجمعات الفلسطينية وتمنع أي تواصل ما بينها وتعزل المدينة عن محيطها وباقي محافظات الوطن. كما ويمكن تلخيص التحديات التي تواجهها عملية التنمية لمحافظة القدس بما يلي:

1. إنعدام الأفق السياسي لحل سلمي: ويتمثل بعدم التوصل إلى حلّ الدولتين استجابةً للمطلب الوطني والقانون الدولي، واعتبار القدس الشرقية بحدود الرابع من حزيران لعام 1967 عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، خاصةً مع اعتراف الرئيس الأمريكي نهاية العام 2017 بـ«القدس عاصمة موحدة» لدولة الإحتلال، واستثناء القدس من أية مفاوضات وتسوية مستقبلية.

2. التحدي الجيوسياسي: ويتمثل بخضوع قرابة 70 في المائة من مساحة المحافظة، والمعروفة بـ«مناطق ج»، للحكم العسكري الإسرائيلي؛ هذا بالإضافة إلى خضوع أحياء المدينة لبلدية الإحتلال، وحيث تمنع فيها أي ولاية أو صلاحية للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

3. تحدي الاقتلاع والطرْد: ويتمثل في تفرغ مدينة القدس من سكانها ودفعهم للسكن وسط أحياء يفصلها الجدار عن المدينة (أكثر من ثلث سكان المدينة يقطنون في هذه الأحياء خلف الجدار)، مع التركيز على تفرغ البلدة القديمة ومحيطها المباشر.

4. التحدي الإداري: خضوع محافظة القدس لولاية إدارية تتداخل فيها حدود بلدية الإحتلال والمناطق المسماة «ج» مع الولاية الإدارية الفلسطينية؛ ومؤخراً تقوم إسرائيل بتكثيف سياسة الضمّ القسري للأراضي الفلسطينية وتعميق سيطرتها بالقوة على هذه المناطق وتقسيمها.

5. التحدي العمراني: تقييد على البناء والتطوير الفلسطيني في أحياء المدينة، حيث تقلّ المساحة المخصصة للسكن عن 10 آلاف دونم من أصل 70 ألف دونم قامت إسرائيل بضمها عام 1967. كما أنّ أكثر من ثلث الأبنية القائمة ضمن حدود بلدية القدس الإسرائيلية معرضة للهدم (منذ العام 1967 لم يتم بناء أيّ حي فلسطيني

جديد)، بالإضافة إلى حظر التطوير في مناطق «ج» أو التوسعة للضواحي والتجمعات المحافظة.

6. التحدي الوظيفي: ويتمثل بعمل الجدار العازل وسياسة الضمّ والتوسع الاستيطاني، المخالفة جميعها للقانون والقرارات الدوليّة، على تصفية وظيفة محافظة القدس كحاضرة فلسطينيّة وكقلب المنطقة الحضريّة المتصلة والممتدة من بيت لحم إلى رام الله، وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينيّة.

7. التردّي الحضري: الناجم عن انعدام الخدمات والبنية التحتية والمنشآت العامة وزيادة الكثافات وحظر التطوير لمناطق جديدة، سواء داخل حدود بلدية الاحتلال أو المناطق المسماة «ج»، خاصة شمال غرب القدس وشرقها.

8. التحدي الاقتصادي والاجتماعي: حيث إنّ ثلثي سكان المدينة تحت خط الفقر بسبب ارتفاع الضرائب وتكاليف المعيشة داخل المدينة.

9. تحدي بيئة العمل للمؤسسات: حيث الحظر والتضييق على بعض أنشطة المؤسسات الفلسطينيّة العاملة في القدس، ومحاولة إيجاد مؤسسات أخرى لتحل مكان مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينيّة.

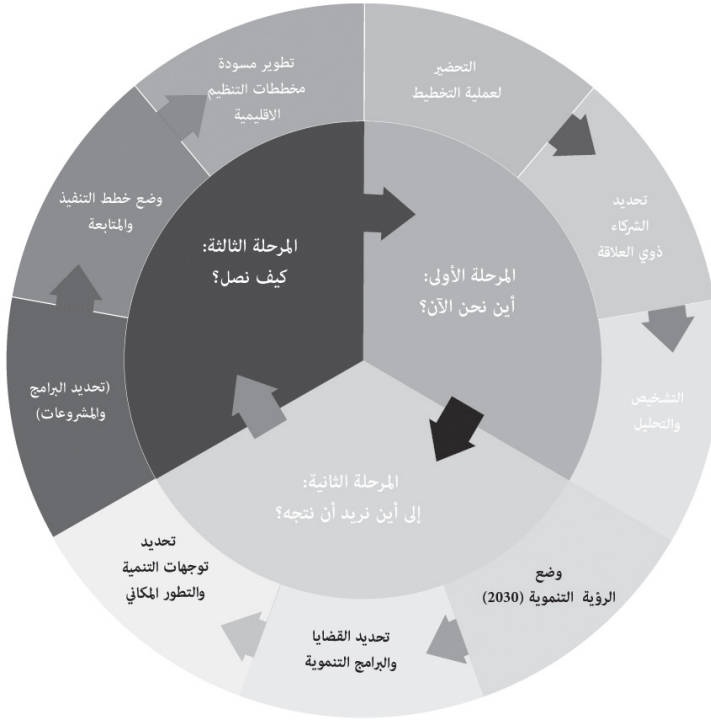
منهجية العمل

اعتمدت عملية إعداد الإطار الإستراتيجي للتنمية المكانية في محافظة القدس، منهجية المشاركة الفاعلة مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية والمؤسسات الحكوميّة وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة في محافظة القدس، فضلاً عن الاسترشاد أيضاً بآليات العمل والتخطيط الواردة ضمن «دليل التخطيط الإستراتيجي للمحافظات»، وكذلك بالمنهجية والنشاطات والمخرجات التي وردت في «دليل التخطيط العمراني: إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة».

كما واعتمدت منهجية إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية في محافظة القدس على تنفيذ ثلاث مراحل أساسية، هي: أين نحن الآن؟ إلى أين نريد أن نتجه؟ وكيف نصل؟ وحيث تشمل كلّ مرحلة على عدة خطوات، وأنشطة فرعية مختلفة.



الشكل رقم (1) يوضح هذه المراحل الثلاث.



شكل رقم (1): مراحل إعداد الإطار الإستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة القدس

فرضيات إعداد مخطط إطار توجيهي للتنمية المكانية في محافظة القدس

- تشكّل محافظة القدس قلب المنطقة الحضريّة ومحوراً مركزياً لترابط التراب الفلسطينيّ السّياديّ المتواصل، والمتصل جغرافياً.
- تشكّل البلدة القديمة لمدينة القدس ومركز المدينة المحيط بها نواة المخطط؛ ووفق ذلك تمّ تحديد الترتيب الحضريّ لعلاقة المدينة مع الأحياء والضواحي والتجمعات ضمن حدود محافظة القدس.
- تشكّل البلدة القديمة للقدس القلب النابض والمركزي لتاريخ التراث والهويّة الفلسطينيّة العربيّة الإسلاميّة والمسيحيّة؛ وتضم أهم موروث عالميّ حضاريّ، وهي مركز عالميّ هام للإنسانيّة؛ وتشكّل رافعة تنمويّة ثقافيّة واقتصاديّة للمدينة وفلسطين بأسرها.

- ستكون التنمية المكانية للمحافظة متكاملة ومتطابقة مع الرؤية التخطيطية لدولة فلسطين ذات السيادة الكاملة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن حلّ الدولتين، وعلى حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.
- تشكّل المشاريع التنموية والبنية التحتية كفالة للتكامل على المستوى الوطني، الإقليمي والمحلي لمنطقة الدراسة، وبما يتناسب مع رؤية المخطط الوطني المكاني ضمن الإطار الزمني 2025 و2050، والمخططات الإستراتيجية للتجمعات المختلفة والتي تمّ العمل عليها في السنوات الماضية.
- تحديث شبكة ومنظومة المواصلات بما يشمل وسائل مواصلات حديثة لربط الأقاليم من خلال المركز الرئيسي وخلق فرص عمل ومناطق توسع حضري بشكل يكفل عدم المركزية؛ مما يتطلب تنمية المناطق المحيطة والتي تعتبر في الوقت الراهن مناطق طاردة للتنمية الحضرية، وتحويلها إلى مناطق جذب للتنمية الحضرية وما يرافقها.
- وجوب مراعاة التوسع الحيزي للترابية والتنوع التخطيطي العمراني والحضري من حيث: الكثافات، الوظائف والعلاقة التكاملية للبنية التحتية الفاعلة، الأفضليات النسبية، وجدوى التعاون والتكامل.

هدف الإطار الإستراتيجي للتنمية المكانية في محافظة القدس

يهدف الإطار الإستراتيجي للتنمية المكانية في محافظة القدس إلى:

1. تشخيص وضع القطاعات التنموية القائمة في المحافظة، أي: الإدارة والحكم الرشيد، البنية التحتية والبيئة، القطاع الاجتماعي، قطاع التنمية الاقتصادية.
2. تحديد الفرص المتاحة لعملية التنمية في المحافظة والمعوقات التي تواجهها، والوضع الجيوسياسي وصياغة رؤية تنموية شاملة ضمن إطار زمني للعام 2030.
3. وضع أهداف تنموية مكانية متكاملة، مع التركيز على القطاعات ضمن الأولويات التي تمّ تحديدها.
4. تحديد المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية، وتحديد مكانياً.



5. وضع خطة تنفيذية متكاملة ضمن إطار زمني محدد، وتقديرات مالية لرصد الموازنات المطلوبة.
6. وضع منهجية لمراقبة آليات تنفيذ الخطة، ومقاييس النجاح في تنفيذها وتحديد أدوات قياس هذا النجاح.
7. ربط وثيقة «الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية» بالسياسات والخطط التنموية والمكانية الوطنية والقطاعية وعبر القطاعية.
8. موائمة ودمج المخططات التي تم العمل عليها لتلبية احتياجات مدينة القدس ومحافظتها، خاصة خطة التنمية الإستراتيجية القطاعية (2018-2022) وخطة عنقود العاصمة التنموي (2020-2022)، بالإضافة إلى الخطط الإستراتيجية للتجمعات وتضمينها لإطار التنمية المكانية الإستراتيجي للمحافظة، وعكسها مكانياً ضمن البرامج المختلفة.

الرؤية التنموية للمحافظة

الرؤية هي صورة للمستقبل ومجموعة من التصورات والتوجهات التي تطمح المحافظة بالوصول إليها خلال فترة محددة من الزمن، ويُعبّر عنها بنصية يشارك في صياغتها ويتفق عليها ممثلو المجتمع المحلي بكافة أطيافه في المحافظة. أمّا بالنسبة للرؤية التنموية المستقبلية التي تمّ التوافق عليها لمحافظة القدس من قبل جميع الشركاء في المحافظة فهي كما يلي:

رؤية محافظة القدس 2030

«القدس عاصمة دولة فلسطين وقلبها النابض وحاضرتها الأولى... تمتلك المقومات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة»

وخلال تطوير مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية لمحافظة القدس: تم التوافق على اعتبار وضع مدينة القدس في مستوى تخطيط أعلى من المراكز الإقليمية الخمسة في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهي: نابلس، رام الله والبيرة، الخليل، غزة، خان يونس).

فمدينة القدس هي العاصمة والمركز الحضري لفلسطين، وتتميز بالمقومات الأساسية التالية:

- مهد الديانات السماويّة
- مدينة ذات مكانة عالميّة هامة
- المركز السياسيّ (العاصمة)
- مركز وقلب اقتصاديّ
- قلب مواصلاتيّ
- عاصمة الثقافة العربيّة والإسلاميّة
- مركز خدماتي وطني

مركبات وبرامج الإطار الإستراتيجيّ للتنمية المكانية

اعتمد الإطار الإستراتيجيّ للتنمية المكانية في محافظة القدس أربعة قطاعات رئيسية للعمل عليها من خلال اللجان المختصة والهيئات المشرفة على عملية إعداد هذا الإطار، وهي: أولاً: الإدارة والحكم الرشيد؛ ثانياً: البنية التحتيّة؛ ثالثاً: القطاع الاجتماعيّ؛ رابعاً: القطاع الاقتصاديّ. وقد جرى العمل على تحديد القضايا ذات الأولويّة لكل قطاع، والأهداف التي يجب العمل عليها لتلبية الاحتياجات عبر مجموعة من المشاريع والبرامج، التي تمّ وضع مؤشرات تنفيذها واحتساب الموازنات المطلوبة لإنجازها، وتحديد الجهات العاملة عليها. المركبات ويمكن تلخيص البرامج لكل قطاع وفق الآتي:

أولاً: قطاع الإدارة والحكم الرشيد: ويشمل ثلاثة قطاعات فرعيّة هي:

- قطاع الحكم المحليّ
- قطاع التخطيط
- قطاع الأمن

كما وتم تحديد القضايا ذات الأولويّة لهذا القطاع بما يلي:

1. ضعف البناء المؤسّساتيّ والإداريّ للهيئات المحليّة وقدراتها الماليّة، ومحدوديّة مواردها الذاتيّة.



2. ضعف المنظومة التخطيطية وعدم قدرتها على استيعاب الاحتياجات التطويرية وتعزيز التكامل الحيزي والوظائفي.

3. ضعف التواجد الأمني وفرض القانون في ضواحي القدس خاصة، وتجمعات المحافظة بشكل عام.

وبناءً على هذه القضايا تمّ تطوير البرامج التالية:

• قطاع الحكم المحلي:

1. تطوير القدرات البشرية والمادية للهيئات المحلية: من خلال تنفيذ دورات مكثفة وتدريب في أماكن العمل.

2. تعزيز الإيرادات وتطوير القدرة المالية للهيئات المحلية في المحافظة: من خلال تنفيذ ورشات عمل حول الجباية وتنمية الاقتصاد المحلي وجذب الاستثمار.

3. تطوير وتحديث الخطط التنموية لـ 14 بلدية و15 مجلساً قروياً في المحافظة.

4. تعزيز الشراكة ما بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص وممثلي وفعاليات المجتمع المحلي: من خلال تشكيل لجان مشتركة لمتابعة العمل على تطوير الاقتصاد المحلي وتقوية دور الهيئات المحلية في العملية التنموية.

5. تعزيز دور المجتمع المدني في العملية التخطيطية المجتمعية والتعاون مع القطاعين العام والخاص.

• قطاع التخطيط:

تم تبني برنامج تطوير منظومة تخطيطية تعزز التواصل والارتباط الحيزي والوظائفي داخل مدينة القدس والتجمعات في المحافظة وما بينها؛ هذا البرنامج الذي يستهدف أحياء مدينة القدس والتجمعات في المحافظة، يتكون من المركبات التالية:

1. دمج المناطق المسماة «ج» ضمن مخططات التجمعات في المحافظة: من خلال توسعة حدود المخططات الهيكلية لـ 22 تجمعاً في المحافظة بمساحة تقديرية تبلغ 7,600 دونماً.

2. استكمال إعداد 5 مخططات هيكلية تفصيلية على مستوى أحياء مدينة القدس: من

خلال المشاركة المجتمعية الدفاعية لتوسعة الأحياء وحمايتها من أواخر الهدم بذريعة عدم التراخيص. وتشمل هذه التوسعة أحياء بيت حنينا، صورباهر، الطور، سلوان وجبل المكبر.

3. إعداد ثلاثة مخططات هيكلية عامة لإقامة أحياء جديدة في مناطق شمال حي بيت حنينا، وجنوب شرق بيرنبالا، وجنوب منطقة الطنطور في بيت صفافا.

4. إعداد مخططات تفصيلية نقطية لمشاريع تنمية قطاعية خاصة بالإسكان الجماعي: تتضمن إعداد عشرة مخططات تفصيلية نقطية لمشاريع إسكان جماعي تضم مساحات محدودة يمكن التعامل معها بشكل سريع من الناحية القانونية والإجرائية التخطيطية مقارنة بمخططات على مستوى الأحياء، سواء أكانت توسعة القائم أو إنشاء أحياء جديدة. وكل من هذه المخططات النقطية المقترحة سيجب تطوير مشاريع إسكان تعاوني تتراوح ما بين 100-250 وحدة سكنية لكل مشروع.

5. إعداد خمسة مخططات تفصيلية نقطية للتطوير السياحي تشمل:

- تحديد مناطق للتطوير والجذب السياحي ومسارات ضمن محيط البلدة القديمة (مركز المدينة، الشيخ جراح، وادي الجوز، الصوانة و سلوان)

- إعداد خطة تطويرية عينية لتطوير السياحة تشمل:

- ◀ مناطق تطوير فنادق.

- ◀ مناطق تطوير لاستخدامات متعددة (سياحة، تجارة، إسكان و حيز عام).

- ◀ إعداد دراسات جدوى اقتصادية أولية ورزم مشاريع لفرص استثمار في مجال السياحة لتسويقها إلى القطاع الخاص، وخاصة بناء الفنادق الجديدة.

- ◀ وضع استراتيجية ترويج للمدينة ومعالمها السياحية والثقافية بشكل مرتبط بتعزيز هوية المدينة وارتباطها الفلسطيني.

- قطاع الأمن:

تمّ تحديد القضية ذات الأولوية لهذا القطاع، والمتمثلة بضعف التواجد الأمني وفرض القانون في ضواحي القدس خاصة، وتجمعات المحافظة عامة؛ ولهذا تمّ تطوير برنامج



بناء وتطوير المقرات الشرطية وتعزيز برامج السلم الأهلي والرقابة المجتمعية في محافظة القدس والذي يهدف إلى تعزيز الوجود الأمني في ضواحي القدس ومنع تحوّلها إلى ملاذ للفارين من وجة العدالة وبؤر للجريمة المنظمة، مقابل زيادة عدد المقرات الشرطية وتطويرها في كل من: مقر شرطة الضواحي، مقرات الشرطة في أبو ديس، بدو، الرام، بيرنبالا.

ثانياً: قطاع البنية التحتية: ويشمل أربعة قطاعات فرعية هي:

- قطاع الطاقة والاتصالات.
- قطاع الطرق والمواصلات.
- قطاع المياه والصرف الصحي.
- قطاع الصحة والبيئة والنفايات الصلبة.

- قطاع الطاقة والاتصالات:

تم تحديد القضية ذات الأولوية لهذا القطاع والمتمثلة بالنقص في القدرة الكهربائية وضعف الاستثمار بالطاقة البديلة. واستجابة لهذه القضية تمّ تطوير برنامج إنشاء وتشغيل مشاريع طاقة شمسية كبيرة، والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛ كما سيعمل المشروع على تحقيق أهداف أخرى في محافظة القدس بحيث يتمّ من خلالها:

1. تغطية الإحتياج المتزايد من الطاقة الكهربائية.
2. رفع قدرة الطاقة المتاحة للمحافظة.
3. استقلالية مصادر الطاقة وعدم خضوعها للتبعية والتضيقات من الطرف الإسرائيلي.
4. تغطية الطاقة الكهربائية اللازمة لمخيمات محافظة القدس.

- قطاع الطرق والمواصلات:

تمّ تحديد القضايا ذات الأولوية لهذا القطاع بما يلي:

1. ضعف البنية التحتية لشبكة الطرق وارتفاع مستوى الإزدحام المروري.
2. غياب أحد رموز السيادة الوطنية والمتمثلة بالمطار.

أيضاً، واستجابة لهذه القضايا، تمّ تطوير برنامج صيانة وتأهيل وتطوير شبكة الطرق الرئيسيّة والرابطة في المحافظة، والذي يهدف بشكل أساسي إلى:

1. تحسين وتطوير شبكة الطرق الرئيسيّة والرابطة.
2. النهوض بنظام النقل العام وتلبية احتياجاته.
3. تنظيم الحركة المروريّة ورفع مستوى السلامة في التجمعات الرئيسيّة وخارجها.

- قطاع المياه والصرف الصحيّ:

تمّ تحديد القضية ذات الأولويّة للمياه والصرف الصحيّ بضعف استدامة أنظمة المياه وعدم وجود نظام للصرف الصحيّ في غالبية مناطق المحافظة، ومحدوديّة كفاءة النظام البيئيّ في المحافظة. واستجابة لهذه القضية تمّ تطوير برنامج تطوير أنظمة المياه والصرف الصحيّ في محافظة القدس، والذي يهدف بشكل أساسي إلى رفع كفاءة ومستوى أنظمة المياه والصرف الصحيّ بالإضافة إلى:

1. تقليل نسبة الفاقد.
2. رفع كفاءة ومستوى أنظمة توزيع المياه والصرف الصحيّ.
3. الحدّ من التلوث البيئيّ.

- قطاع النفايات الصلبة والصحة والبيئة:

تمّ تحديد القضية ذات الأولويّة لهذا القطاع والمتمثلة بمحدوديّة كفاءة النظام البيئيّ في المحافظة. واستجابة لذلك تمّ تبني برنامج تطوير نظام النفايات الصلبة والبيئة، والذي يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التلوث البيئيّ، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى مثل:

1. رفع كفاءة ومستوى نظام النفايات الصلبة
2. تدوير النفايات وحماية البيئة والصحة العامة

ثالثاً: القطاع الاجتماعيّ: ويشمل ثلاثة قطاعات فرعيّة، هي:

- قطاع الصحة.
- قطاع التعليم المدرسيّ والمهنيّ.
- قطاع المرأة والشباب.



- قطاع الصحة:

تمّ تحديد القضية ذات الأولوية لهذا القطاع وهي تراجع الإهتمام والدعم للمؤسسات الصحية. واستجابة لذلك تمّ تطوير برنامجين لدعم هذا القطاع في محافظة القدس، وهما:

1. برنامج تطوير الخدمات الصحيّة في محافظة القدس، والذي يهدف إلى دعم وتقوية المؤسسات الصحية الفلسطينية في محافظة القدس. كما ويستهدف البرنامج تطوير مستشفى المقاصد ومستشفى المطلاع، وإنشاء المستشفى الجامعيّ التعليمي في جامعة القدس

2. برنامج تطوير البنية التحتية للقطاع الصحيّ داخل محافظة القدس، والذي يهدف إلى توفير الخدمات الصحيّة والتأهيليّة لسكان محافظة القدس من خلال توفير عيادات ووحدات رعاية الأم والطفل، وحسب احتياجات التجمعات السكانيّة الفلسطينية داخل محافظة القدس

- قطاع التعليم المدرسيّ والمهنيّ:

تمّ تحديد القضية ذات الأهميّة لهذا القطاع والمتمثلة بضعف الإهتمام بالتعليم المدرسيّ والمهنيّ. واستجابة لذلك تمّ تطوير برنامجين لدعم هذا القطاع في محافظة القدس، وهما:

1. برنامج تطوير التعليم المدرسيّ في مناطق مختلفة داخل محافظة القدس، والذي يهدف إلى تعزيز وتقوية نظام التعليم المدرسيّ الفلسطينيّ داخل المحافظة في كلّ من: البلدة القديمة، الأحياء الشماليّة للمدينة، الأحياء الجنوبيّة، الأحياء المحيطة بالبلدة القديمة، بدو وأبو ديس.. وذلك من خلال تنفيذ أهم مركبات البرنامج التّالية:

< إنشاء رياض أطفال فلسطينيّة وفق حاجات التجمعات السكانيّة الفلسطينية.
< توفير أبنية مدرسيّة في محافظة القدس، والتركيز على مركز المحافظة (تشمل استئجار أبنية أو شراء المباني المناسبة).

2. برنامج تطوير التعليم المهنيّ داخل محافظة القدس، والذي يهدف إلى تعزيز التعليم المهنيّ المرتبط باقتصاد وطنيّ داخل محافظة القدس، على أن يتم تنفيذ البرنامج في مدرستيّ اليتيم العربيّ، والإتحاد اللوثريّ؛ وذلك من خلال توفير فروع جديدة

للتعليم المهنيّ وفق احتياجات سوق العمل وبشكل مرتبط بالاقتصاد الوطنيّ (أقله توفير ما بين 4-6 فروع جديدة عصريّة ومناسبة، مع إجراء دراسات دوريّة للاقتصاد واهتمامات الطلبة).

- قطاع المرأة والشباب:

تمّ تحديد القضية ذات الأهميّة لهذا القطاع والمتمثلة بضعف الخدمات المقدمة للمؤسسات النسويّة والشبابيّة. واستجابة لذلك تمّ تبني برنامج تطوير المؤسسات والأنشطة النسويّة والشبابيّة، ليشمل كلاً من: البلدة القديمة، مركز مدينة القدس، قرى شمال غرب القدس، منطقة العيزريّة - أبو ديس. كما ويهدف هذا البرنامج، وبشكل أساسي، إلى تطوير فعاليّة المؤسسات النسويّة والشبابيّة في محافظة القدس، بغية تحقيق أهداف أخرى مثل:

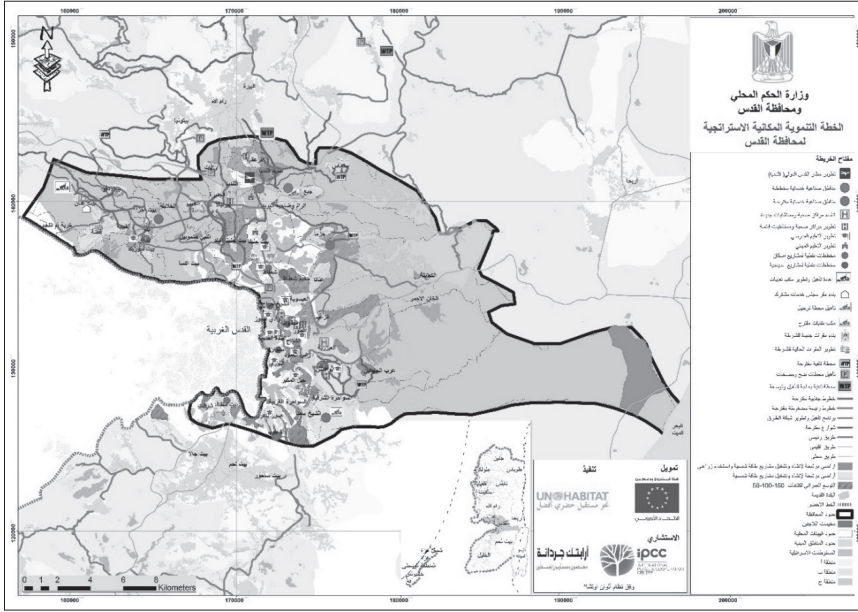
1. تقوية وتطوير المؤسسات النسويّة والشبابيّة.
2. تطوير برامج أعمال دائمة وإبداعية موجهة إلى فئات: الأطفال، الشباب، والنساء.

رابعاً: القطاع الإقتصاديّ؛ ويشمل أربعة قطاعات فرعية، هي:

- قطاع الصناعة
 - قطاع الإسكان
 - قطاع التجارة والخدمات
 - قطاع السياحة
- تمّ تحديد القضايا ذات الأهميّة لهذا القطاع بما يلي:
- عدم وجود مناطق صناعية مخططة ومؤهلة
 - ضعف البنية التحتية لمشاريع الإسكان في المحافظة
 - ضعف الإهتمام والدعم المقدم لكلّ من القطاع التجاريّ، الخدماتيّ والسياحيّ
- واستجابة لذلك تمّ تطوير كل من البرامج التالية:



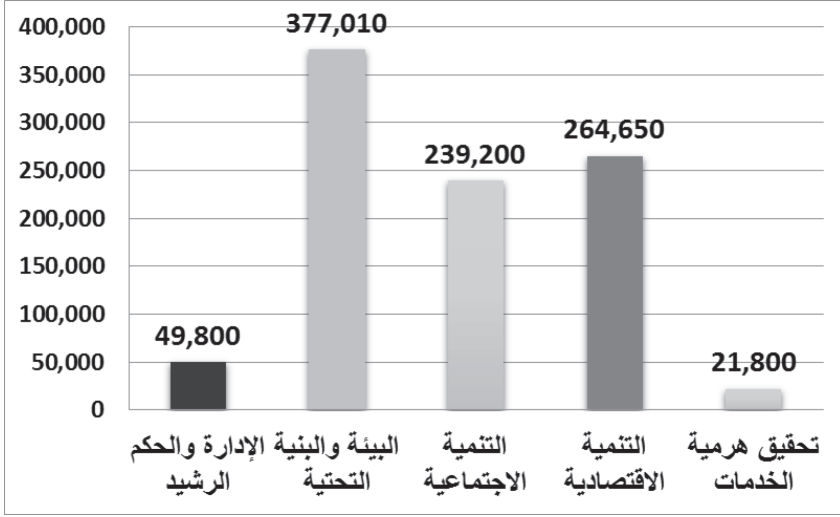
1. برنامج تطوير منطقة صناعية في شرقي أبو ديس والعيزرية.
2. برنامج تطوير منطقة صناعية حرفية في منطقة شمال القدس.
3. برنامج تطوير مشاريع إسكان للشباب وذوي الدخل المحدود.
4. برنامج النهوض بقطاعي التجارة والخدمات.
5. برنامج النهوض بقطاع السياحة.
6. تطبيق هرمية الخدمات المقترحة.



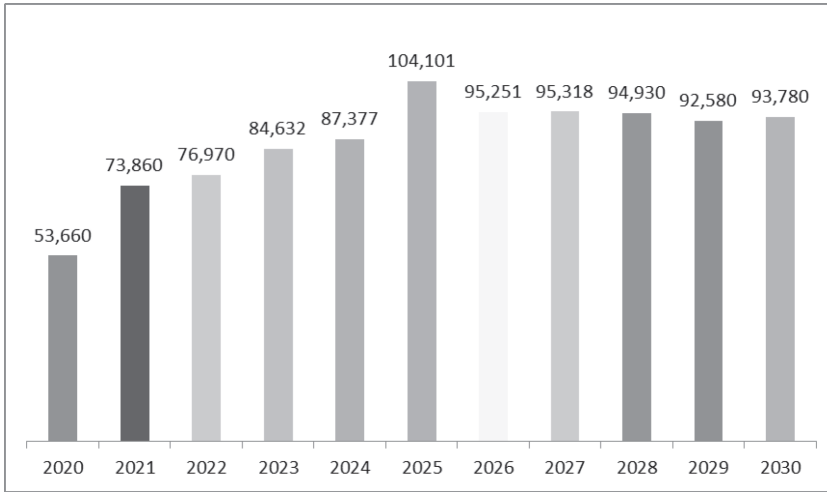
خارطة رقم (2): مركبات الخطة التنموية المكاتبية الاستراتيجية لمحافظه القدس (2030)

التكلفة الإجمالية لتنفيذ الخطة:

تبلغ التكلفة الإجمالية للإطار الإستراتيجي للتنمية المكاتبية في محافظة القدس (952,460) مليون دولار موزعة على عشر سنوات، ويبين الشكل رقم (2) التكاليف التقديرية لكل قطاع، بينما يبين الشكل رقم (3) التكاليف التقديرية السنوية لجميع القطاعات.



شكل رقم (2): التكاليف التقديرية لكل قطاع تنموي (ألف دولار أمريكي)



شكل رقم (3): التكاليف التقديرية السنوية لجميع القطاعات التنموية (ألف دولار أمريكي)

أثر جائحة كوفيد-19 على الأولويات التنموية وسبل تكييف التدخلات ضمن خطة التعافي

تعدّ جائحة كوفيد-19 أزمة عالمية للصحة العامة، حيث تكافح جميع المدن والبلدان للتعامل معها. وقد يكون من السابق لأوانه استخلاص الدروس المستفادة من الإستجابة لها؛ ومع ذلك، يمكن للمرء أن يبدأ بالتحقق من حالة التأهب والتخطيط للطوارئ الذي



تقدمه مدننا وتجمعاتنا لمكافحة آية جائحة. يُعتبر مفهوم الصحة في المدن والتجمعات الفلسطينية مفهوماً ذا أهمية أقل عند مقارنته بالسكن الملائم والتنقل، وأنظمة الصرف الصحي وإدارة النفايات، وتوفير مساحات خضراء مفتوحة للمشبي، وركوب الدراجات وممارسة الرياضة. هذا بالإضافة إلى أنه يتعين على المدن والتجمعات الفلسطينية السير برحلة طويلة قبل إتمام قيادة الإجراءات التي تقاوم التغيير المناخي. وتعدّ هذه اللحظة تاريخية لمخططي المدن وصناع السياسات لتركيزهم بشكل متزايد على كيفية فهمنا ومعالجة الآثار الصحية على مدننا وتجمعاتنا. كما أنّها فرصة لاعتماد نهج جديد يركّز على الصحة من أجل التخطيط والتنمية.. وهو نهج يُحتمل أن يجعل مدننا وتجمعاتنا أكثر مرونة.

يجب أن تقتزن الطريقة التي نواجه بها أزمات الصحة العامة غير المسبوقة بالطريقة التي نصمم بها وندير من خلالها عملية التحضر في فلسطين، حيث يعيش أكثر من 77 في المائة من الفلسطينيين في التجمعات الحضرية. ومن الواضح أنّ زيادة الكثافة السكانية، على سبيل المثال، قد أثبتت بأنّها أحد التحديات الرئيسية في الجهود المبذولة لمكافحة تفشي جائحة كوفيد-19. كما وتشكّل إعادة التفكير في إدارة الكثافة السكانية عاملاً حاسماً للبقاء على المدى البعيد في عالم يجتاحه الوباء، مع التذكير بأنّ هذا العامل يحتاج إتمام فهمه في سياق متصل بتغيير المناخ والاستدامة البيئية. بالمقابل، وفي حال اختيارنا لزيادة رقعة توسع وانتشار مدننا وتجمعاتنا بدلاً من زيادة الكثافة السكانية، فإننا نحتاج إلى النظر في كيفية تعزيز روابط أفضل ما بين المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك النقل العام الفعال. الأمر الذي يعني أيضاً أنّ جزءاً من البرنامج يشمل إعادة النظر في التسلسل الهرمي للخدمات الاجتماعية لضمان لامركزية الخدمات الأساسية، وبالأخص ضمن السياق الجيوسياسي في محافظة القدس.

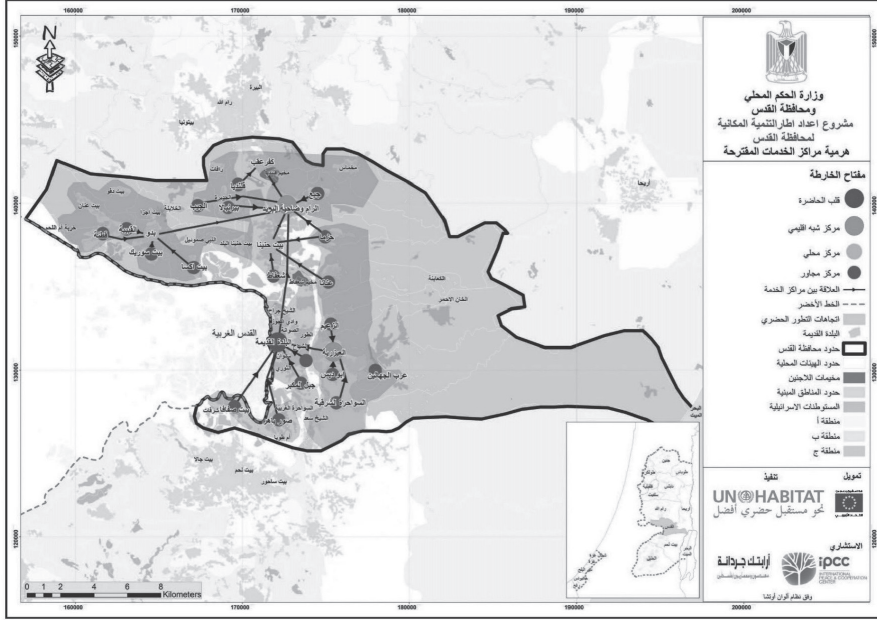
بالتالي، ومن جهة أولى: يمكن أن يكون تنفيذ هذه الإستراتيجية في مدننا وتجمعاتنا هو الطريق إلى الأمام لإعادة التفكير في كيفية تشكيل البيئة المبنية من حولنا، وخاصة أنظمة المياه والصرف الصحيّ والنفايات الصلبة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على الأنظمة السياحية منها، أي كما هي الحال في مدينة القدس وضواحيها. أمّا من الجهة الثانية، فيمكن أن يكون تفشي هذه الجائحة دعوة للاستيقاظ لتنشيط السياحة وتخطيط المدن في فلسطين، مع التذكير بأنّ المدن الحديثة وخطوط البنية التحتية فيها كما نعرفها اليوم:

قد تم تصميمها وبنائها بشكل متكرر استجابة لانتشار الملاريا والكوليرا في المدن خلال منتصف القرن التاسع عشر. إن كوفيد-19 ليس سوى وافد جديد، ينضم إلى قائمة طويلة من الأمراض المعدية التي غيرت طريقة تفكيرنا في مدننا، مثل الإنفلونزا الإسبانية عام 1918، أو السارس (فيروس تاجي) عام 2003، أو فيروس إيبولا عام 2014.

وفي نهاية المطاف، يجب أن نعمل معاً ونترك بصمة من خلال تعزيز هوية تخطيط المدن لتكون قوية ومرنة في فلسطين، أي بصمة الوصول إلى مدن وتجمعات شاملة، آمنة، مرنة ومستدامة. وهذا التزام عالمي لفلسطين بموجب خطة التنمية المستدامة للعام 2030، والخطة الحضرية الجديدة.

وفي هذا السياق تُعدّ إستراتيجية إعادة ترتيب هرمية الخدمات الأساسية بها تشمله من الخدمات الصحية، تجاوباً مع الإحتياجات السكانية المتزايدة بالإضافة إلى الواقع الجيوسياسي في محافظة القدس؛ فقد تمّ إقتراح إجراء تعديل على الهرمية القائمة بالارتكاز إلى مجموعة من العوامل، أهمها: مدى توفر الخدمات في التجمعات حسب درجة التصنيف، الحجم السكاني الحالي والمتوقع، الموقع الجغرافي ونطاق الخدمة، والخصائص الجيوسياسية. وبناءً على ذلك، يمكن اقتراح التعديلات التالية على هرمية مراكز الخدمات في محافظة القدس، بتحديد ستة عشر مركزاً: الحاضرة الأولى، مركزان شبه إقليميين، ستة مراكز محلية، سبعة مراكز مجاورة موزعة على شكل ثلاث مناطق تطوير بحيث يكون توزيع متطلبات الخدمات على التجمعات داخل منطقة التطوير حسب أهليتها لتقديم الخدمات:

- عاصمة دولة فلسطين وحاضرة فلسطين الأولى وهي مدينة القدس.
 - مراكز شبه إقليمية وهي في تجمعين:
 - ◀ تجمع شرقي ويضم: العيزرية، أبو ديس، السواحة الشرقية ومركزها العيزرية.
 - ◀ تجمع شمالي ويضم: الرام، بيرنبالا، الجيب ومركزه الرام.
 - مراكز محلية وتضم: كفر عقب، بيت حنينا، بدو.
- توضح الخارطة أدناه الهرمية المقترحة لمراكز الخدمات في محافظة القدس.



خارطة (3): الهرمية المقترحة لمراكز الخدمات في محافظة القدس والعلاقات المتبادلة ما بينها

يستعرض الجدول رقم (1) أدناه تلخيصًا لأهم الإعتبارات لجائحة كوفيد-19 التي من الواجب أخذها بعين الإعتبار عند التعامل مع البرامج والتدخلات التنمويّة ضمن قائمة الأولويّات.

جدول 1 : إعتبرارات ما بعد كوفيد - 19 ضمن الإطار التنموي و الإستراتيجي للمحافظة القدس

اعتبارات ما بعد كوفيد - 19	البرامج	القضايا ذات الأولوية	القطاع الفرعي	القطاع
<p>زيادة القدرة على التكامل والمشاركة الرأسية والأفقية من خلال تطوير أدوات ومناهج دعم اتخاذ القرار الطبي؛ بما في ذلك تقسيم ومؤه شرات تأثير العدالة الطبية، ولوائح سياسة الإخبار والحشد، والاستجابة للأوبئة، وإنشاء فرق الاستجابة للطوارئ، والاستجابة الجندرية، والقدرة على إجراء تقسيم الوضع، المخاطر والوارد، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير المعلومات والدعم للتجمعات بما في ذلك زيادة الوعي واستخدام وسائل الإعلام حول إجراءات التباعد الفيزيائي، الاستخدام السليم لمعدات الحماية الشخصية في العيادات الصحية والمدارس وأماكن العمل والأماكن العامة وفي المواصلات العامة وتحديد الأشخاص والأماكن عالية الخطورة</p>	<p>برنامج تعزيز القدرات المؤسسية في الهيئات المحلية في محافظة القدس</p>	<p>ضعف البناء المؤسسي والإداري للهيئات المحلية وقدراتها المالية</p>	<p>الحكم المحلي</p>	<p>قطاع الإدارة والحكم الرشيد</p>



<p>دعم الإجراءات للمساعدة في الحد من التعرض للخسارة البشرية والمادية بسبب الأوبئة. يجب أن يشمل نظام التخطيط أنظمة مراقبة بمؤشرات، وخطط حساسة واضحة وخطط استجابة سريعة، بما في ذلك القضايا الشاملة مثل النوع الاجتماعي وتغير المناخ، وأن يشمل التصميم والتكيف مع التباعد الفيزيائي، والاستعداد على الذات، واستخدام الموارد البديلة، من خلال توفير البيانات وإرشادات حول المخاطر الصحية العامة، على سبيل المثال الإجهاد الحراري وانعدام الأمن الغذائي، وتعرض السكان والمجموعات الضعيفة (مثل اللاجئين، ذوي الاحتياجات الخاصة والبدون) للخطر خلال الأوبئة مثل البيانات المستندة إلى نظم المعلومات الجغرافية المحدثة ورسم الخرائط من أجل تحديد «النقاط الساخنة» بشكل أفضل، وشمول وسائل لمصالحة تقديم الخدمات الأساسية وجمع المعلومات أثناء التباعد الفيزيائي (الاستمرارية العمل)</p>	<p>برنامج تطوير منظومة تخطيطية استجابة لمتطلبات التطوير الحضري في محافظة القدس</p>	<p>ضعف المنظومة التخطيطية وقدرتها على استيعاب احتياجات الجزري والنواصل الجيزري والوظائفي والاستجابة لمتطلبات التطوير</p>	<p>الخطيط</p>	<p>بناء القدرات وتعزيز تنفيذ القانون، بما في ذلك رصد ودعم لوائح التباعد الفيزيائي، والرصد والاستجابة للقضايا الاجتماعية، والوقاية والتصدي لزيادة معدلات الجريمة والعنف المنزلي</p>	<p>برنامج تطوير المقرات الشريطية وتعزيز برامج السلم الأهلي في محافظة القدس</p>	<p>ضعف التواجد الأمني وفرض القانون في ضواحي القدس خاصة وتجهعات المحافظة عامة</p>	<p>الأمن والطوارئ</p>
---	--	--	---------------	--	--	--	-----------------------

<p>ضمان إعطاء الأولوية للفقراء والمهمشين، ومن ليس لديهم القدرة على دفع فسخ خدمة الكهرباء</p>	<p>برنامج إنشاء وتشغيل مشاريع طاقة شمسية كبيرة</p>	<p>الاحتياج المتزايد للطاقة الكهربائية وضعف الاستثمار بالطاقة البديلة</p>	<p>الطاقة والاتصالات</p>	<p>قطاع البيئة والبنية التحتية</p>
<p>دعم التنقل النشط والنقل العام والتفاعلات الاجتماعية والحد من استخدام الطاقة والموارد. ضمان الوصول عبر الطرق إلى جميع التجمعات وتحديد واضح للنقاط حيث يمكن تقييد الوصول في حالة تنفيذ متطلبات التباعد الفيزيائي</p>	<p>برنامج صيانة وتأهيل وتطوير شبكة الطرق الرابطة والرئيسية في المحافظة</p>	<p>ضعف البنية التحتية لشبكة الطرق وارتفاع مستوى الأزدحام المروري</p>	<p>الطرق والموصلات</p>	
<p>الحد من الضغط الفردي والعائلي بسبب الرحلات الطويلة وتعزيز السفر النشط، من خلال مرعاة إجراءات التباعد الفيزيائي والأساليب البديلة بما في ذلك تغيير الثقافة الحياتية للحد من انتشار الأمراض المعدية، مثل ساعات العمل البديلة لتجنب ساعات الذروة</p>	<p>برنامج رفع مستوى التنظيم المروري في المحافظة</p>	<p>غياب أحد رموز السيادة الوطنية المتمثلة بالطائر</p>		
<p>التركيز على الحلول قصيرة المدى التي ستعزز على الفور الصحة العامة مع الحد من تغير المناخ أيضاً، مثل التخفيف من تلوث الهواء، من خلال مرعاة إجراءات التباعد الفيزيائي</p>	<p>دراسة جدوى تأهيل وتشغيل مطار القدس</p>			



<p>ضمان حصول جميع الوحدات السكنية على المياه النظيفة، وخاصة خلال الأوبئة</p>	<p>برنامج تطوير أنظمة المياه</p>	<p>ضعف استدامة أنظمة المياه وعدم وجود نظام للصرف الصحي في غالبية مناطق المحافظة</p>	<p>المياه والصرف الصحي</p>	
<p>التأكد من أن جميع الوحدات السكنية متصلة بشبكات الصرف الصحي، مع ضوابط مناسبة على التخلص منها وإعادة استخدامها في ضوء الرقابة من الرباء</p>	<p>برنامج تطوير أنظمة الصرف الصحي</p>			
<p>تكامل أفضل للتقييم الروتيني للمخاطر الصحية المحتملة وتقييم الآثار الصحية للندخالات في البيئة الحضرية مع نظام التخطيط من خلال الاستجابة بشكل أفضل للتخلص المتزايد والامن من النفايات الطبية ومعدات الرقابة الشخصية، وزيادة الوعي وتوفير الأدوات والأساليب لإنتاج الغذاء والمواد العضوية، والاستخدام الأفضل للموارد</p>	<p>برنامج تطوير نظام النفايات الصلبة والبيئة</p>	<p>محدودية كفاءة النظام البيئي في المحافظة</p>	<p>النفايات الصلبة والبيئة</p>	

<p>دعم رفاهية السكان الضعفاء وقدرتهم على الصمود على مدى الحياة عبر المجموعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. الحد من التفاوتات الصحية، واستمرار الخدمات الصحية الأساسية والمناخية، والتنوع بالاحتياجات الصحية وضمان الوصول الكافي إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك توفير معدات الوقاية الشخصية، والمواد غير الغذائية (مثل مواد التنظيف ومواد زراعية). توفير أدوات ومراقب اختيار مجانية، تحديد السكان المعرضين لمخاطر عالية، وتوفير نظام رصد للحالات التي تم تحديدها وتتبع سريع للتواصل؛ إدخال مناهج مبتكرة، ودعم وتعزيز الصحة النفسية لجميع السكان، وخاصة للمعلمين الصحيين، من خلال الاتصالات</p>	<p>برنامح تطوير الخدمات الصحية في محافظة القدس</p>	<p>تراجع الاهتمام والدعم للمؤسسات الصحية</p>	<p>الصحة</p>	<p>النطاق الاجتماعي</p>
<p>الاستعداد للاستجابة للأوبئة مع أسرة ومعدات كافية، مع الأخذ بعين الاعتبار إجراءات التباعد الفيزيائي، بما في ذلك توفير الملاحة لأغراض الحجر الصحي وحماية الفئات المعرضة للمخاطر العالية والتهمس والإساءة، والعامل المعرضين للمخاطر المحتملة</p>	<p>برنامح تطوير البنية التحتية للنطاق الصحي في محافظة القدس</p>			
<p>تطوير سياسة التعليم الصديقة للطفل على مستوى المدينة، التي والبنية، مع الاستعداد للتواصل في حالة متطلبات التباعد الفيزيائي من خلال توفير الأدوات والاتصال بالإنترنت للطلاب لورصلة الدراسة من المنزل عند الحاجة</p>	<p>تطوير التعليم المدرسي. بنطاق مختلف في محافظة القدس</p>	<p>ضعف الاهتمام الكافي بالتعليم المدرسي والمهني</p>	<p>التعليم</p>	



<p>مراجعة ودعم المساواة في النظم المجتمعية المتعلقة بعمليات التخطيط، بما في ذلك المهارات والأدوات للتعامل مع التباعد الفيزيائي، إساءة المعاملة، والاعتماد على الذات وإنشاء نظام حماية اجتماعية يتسم بالكفاءة والفعالية لتحديد ورصد ودعم أكثر الفئات المهمشة</p>	<p>برنامج تطوير المؤسسات والأنشطة النسوية والشبابية</p>	<p>ضعف الخدمات المقدمة للمؤسسات النسوية والشبابية</p>	<p>المرأة والشباب</p>	
<p>مع الأخذ في الاعتبار إجراءات التباعد الفيزيائي ودعم صناعة أدوات الوقاية الشخصية والمواد غير الغذائية، بما في ذلك مواد التنظيف وموازن الحرارة والأدوية</p>	<p>برنامج تطوير منظمة صناعية في شرقي أبو ديس والعيرزية</p>	<p>عدم وجود مناطق صناعية مخططة ومؤهلة</p>	<p>الصناعة</p>	<p>قطاع الاقتصاد والتنمية الاقتصادية</p>
<p>مع الأخذ في الاعتبار إجراءات التباعد الفيزيائي ودعم صناعة معدات الحماية الشخصية والمواد غير الغذائية</p>	<p>برنامج تطوير منظمة صناعية حرفية في منطقة شمال القدس</p>			
<p>دعم عمليات التخطيط التي توفر استجابة أفضل لأمن الحيزية والحدائق القائمة على الأراضي. إدخال الحد الأدنى من متطلبات تصميم المساكن التي تساهم في الحد من انتشار الوباء وإعطاء الأولوية لحماية تهديدات هدم المنازل الأكثر تهديماً وإساءة المعاملة تحت خطر الإخلاء والترويح القسري</p>	<p>برنامج تطوير مشاريع إسكان للشباب وذوي الدخل المحدود</p>	<p>ضعف البنية التحتية لمشاريع الإسكان في المحافظة</p>	<p>الإسكان</p>	

<p>إنشاء نظام جمع وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية ودعم الشركات الصغيرة والمواطنين عن العمل، وتوفير المنح وأموال التأسيس، ومراقبة أفضل الأسعار والتنسيق الأفضل للإمدادات الكافية ضمن فلسفة الاقتصاد الدائري التي لها آثار صحية إيجابية ومباشرة للتجمعات وخاصة الأكثر تهيمشاً</p>	<p>برنامج النهوض بقطاعي التجارة والخدمات</p>	<p>ضعف الاهتمام والدعم المقدم للقطاع التجاري والخدمات</p>	<p>التجارة والخدمات</p>	
<p>مع الأخذ في الاعتبار إجراءات التيسار الفيزيائي، بما في ذلك خطط المراقبة والسلاسة لإعادة فتح الأماكن السياحية والمعالم السياحية، وإعادة المرافق السياحية بشكل أفضل لتكون بمثابة مرافق عزول مؤقتة</p>	<p>برنامج النهوض بقطاع السياحة</p>			
<p>إعطاء الأولوية للصحة والبرامج ذات الصلة بالصحة العامة</p>	<p>برنامج تنفيذ متطلبات تطوير هوية الخدمات المقترحة</p>	<p>نقص في متطلبات تحقيق هوية الخدمات المقترحة</p>		<p>هوية مراكز الخدمات الاجتماعية</p>



ملخص

تمّا لا شكّ فيه أنّ مركزية القدس على المستوى الوطني والإقليمي والعالميّ تستوجب تصافر الجهود لتأخذ كافة الأطراف العاملة في محافظة القدس مسؤوليتها ودورها تجاه تنفيذ الإطار التنمويّ المكانيّ، والذي يشكّل إطاراً عاماً يتكامل مع كافة المخططات التي تمّ العمل عليها حتى الآن بما يتواءم مع إطار التنمية على المستويين الوطنيّ والمحليّ.

تهدف برامج ومشاريع «الإطار الاستراتيجيّ للتنمية المكانية في محافظة القدس وتوزيعها المكانيّ»، إلى التركيز على معالجة القضايا التنمويّة ذات العلاقة، آخذين بعين الاعتبار ما يلي:

1. الحاجة إلى خلق تنمية متوازنة داخل المحافظة من خلال تحديد مستويات تراتبيّة حضريّة وظائفية وجغرافية تبدأ من قلب المخطط في: البلدة القديمة والمركز التجاريّ، الأحياء المتصلة مع البلدة القديمة، الأحياء الشماليّة، الأحياء الجنوبيّة، الضواحي والتجمعات السكانيّة وقرى المحافظة.

2. ربط أحياء المدينة وضواحيها مع التجمعات السكانية على مستوى المحافظة مع التركيز على المناطق المهمشة، خاصة منها المناطق المسماة «ج»، وحدود بلدية الاحتلال وإيلائها ما تستحق من اهتمام، لاسيّما وأنّ هذه المناطق قد حرّمت بفعل سياسات السلطات الإسرائيليّة: من الإحتياجات الأساسيّة للتنمية الاجتماعيّة والإقتصاديّة.

إنّ الأدوات التنفيذيّة التي تمّ تطويرها لإطار التنمية المكانية الإستراتيجيّة في محافظة القدس، والتي تمّ التوافق عليها من خلال العملية التخطيطيّة التي اعتمدت النهج التشاركيّ لتوجيه التنمية في المحافظة: تتطلب تهيئة مجتمعيّة وبناء الثقة مع الجهات الحكوميّة والهيئات المحليّة والقطاع الخاص المحلي، وهيئات المجتمع المحليّ والجهات المانحة لمساندة تنفيذ الخطة للسنوات العشر القادمة، وبما يضمن الشفافيّة وحقّ المواطن بالمعرفة والمساءلة. كما وتضمّن إطار التنمية المكانية الإستراتيجيّة تنفيذ ما مجموعه 22 برنامجاً ومشروعاً، وذلك في كلّ من القطاعات الإقتصاديّة، والبنية التحتيّة، والتخطيط، والرعاية الاجتماعيّة، مع تكلفة تنفيذ تتجاوز 952 مليون دولار أمريكيّ، موزعة على عشر سنوات.

وعلاوة على التحدّيات الجيوسياسية والوظائفية التي تواجه محافظة القدس، فإنّ التحدّي الذي فرضته جائحة كوفيد-19 قد عمّد الأمور الشائكة وزاد من صعوبتها، إلّا أنّ ذلك يشكل أيضًا فرصة لإعادة التفكير في إدارة الكثافة السكانية - وهي من أكبر التحدّيات لمواجهة الجائحة -، الأمر الذي يستوجب التدقيق مجددًا في كيفية تعزيز روابط أفضل ما بين المناطق الحضرية والريفية، وإنشاء شبكة مواصلات عامة فعّالة ضمن التدرج الهرمي لمراكز الخدمات، مع أهمية الحفاظ على الأرض كمورد تنموي أصيل، فضلًا عن الموارد الطبيعية والمشهد العام والبيئة، وتحديد الاعتبارات والمعايير لحمايتها بما يحقّق أهداف التنمية المستدامة 2030.